



الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا
The Financial Inclusion and the Ways to Enhance it in the Countries' Economy

مسعد خالد

بلحرش عائشة*

مخبر النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي،

مخبر النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي،

جامعة تلمسان، الجزائر

جامعة تلمسان، الجزائر

messadkhaled@gmail.com

toulaicha_bell@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/04/22

تاريخ القبول: 2022/02/14

تاريخ الإرسال: 2022/01/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة كينيا في مجال تحقيق الشمول المالي وهذا من خلال التعرف على مختلف المفاهيم والمبادئ وكذا الهيئات الدولية للشمول المالي، أيضا تم الاعتماد على الدراسات السابقة وتقارير البنك الدولي 2011، 2014، 2017 حول مؤشر الشمول المالي، توصلت الدراسة إلى أن دولة كينيا استطاعت أن تحقق مستوى لا بأس به في دعم وتعزيز الشمول المالي حيث كانت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الإقصاء المالي سنة 2006 حوالي 38.3% لتصبح حوالي 17% سنة 2020 وهو معدل لا بأس به بالنسبة لدولة مثل كينيا، هذا النجاح كان بسبب ما أتاحتها خدمة الهاتف النقال (M-PESA) التي لعبت دورا كبيرا في رفع نسبة الشمول المالي في البلد.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، إقصاء مالي، خدمات مالية، حساب مصرفي، تجربة كينية.

Abstract:

This study aims to shed light on Kenya's experience in the field of achieving financial inclusion, by identifying the various concepts and principles, as well as international bodies for financial inclusion. Also, previous studies and World Bank reports for the years 2011, 2014, and 2017 were relied upon on the financial inclusion index. The study found The state of Kenya was able to achieve a good level in supporting and enhancing financial inclusion, as the percentage of people suffering from financial exclusion in 2006 was about 38.3%, to become about 17% in 2020, which is a decent rate for a country like Kenya. This success was due to what was provided by the service the mobile phone (M-PESA), which played a major role in raising the financial inclusion rate in the country.

Key Words: Financial inclusion ; Financial exclusion; Financial Services; Bank account; Kenya experience

JEL Classification: G20, F43.

*مرسل المقال: بلحرش عائشة (toulaicha_bell@yahoo.fr)



المقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المفاهيم التي ظهرت بشكل كبير في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ولكن جذور هذا المصطلح تعود إلى فترة السبعينات من القرن الماضي عندما قدم محمد يونس في بنغلادش قروض صغيرة من ماله الخاص للنساء العاملات في قطاع النسيج لتنتشر هذه الفكرة فيما بعد في باقي دول العالم. كانت هذه الفكرة بمثابة حجر الأساس لظهور المصطلح الشمول المالي الذي يسعى في جوهره الى تمكين الطبقات الفقيرة والهشة من الاستفادة من الخدمات المالية بشكل بسيط ويمكنهم من تلبية احتياجاتهم المالية، حيث يعد الشمول المالي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للدول في تحقيق الاستقرار المالي ودمج المؤسسات والأفراد الذين ينشطون في الاقتصاد الغير رسمي ضمن أطر رسمية تمكنهم من الحصول على الحماية اللازمة ودعم الاقتصاد الوطني في آن واحد، نظرا لهذه الأهمية الكبيرة سعت معظم دول العالم إلى تبني استراتيجيات لتحقيق الشمول المالي وتعزيزه على غرار معظم الدول الإفريقية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على التجربة الكينية في مجال للشمول المالي ومحاوله التعرف على مدى التقدم الذي أحرزته هذه الدولة في هذا المجال والاستراتيجية المتبناة في سبيل ذلك. هذا ما دفعنا إلى طرح السؤال التالي:

الإشكالية: ما هي الأساليب التي انتهجتها دولة كينيا في تعزيز تطبيقات الشمول المالي؟

فرضية البحث: من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا وضع الفرضيات التالية:

- تساهم الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول إلى تعزيز الشمول المالي.
- نجحت كينيا في تطبيق مبادئ الشمول المالي وحققت نتائج لا بأس بها في هذا المجال.
- ساعد تحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول إلى تحسين مستوى المعيشة في كينيا، وانعكس إيجابا على تعزيز الشمول المالي مما يؤهلها بأن تكون محل تطبيق في بقية الدول.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في كونه تطرق إلى موضوع الشمول المالي الذي يعتبر محل اهتمام لدى الكثير من الباحثين والحكومات عبر كافة أنحاء العالم وذلك لما له من دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي للدولة، كذلك كون هذه الدراسة من المواضيع القليلة التي تحاول التعرف على التجربة الكينية في هذا المجال باعتبارها دولة افريقية ناشئة إلا أنها استطاعت أن تحقق تفوقا في هذا المجال لذلك سعت الدراسة إلى التركيز عليها عن كثب من أجل الاستفادة من هذا التجربة في الجزائر.

أهداف البحث: تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- التعرف على مفاهيم الشمول المالي والهيئات الدولية التي تدعم هذا الإجراء وكل ما يتعلق به نظريا،
- التعرف على أسباب نجاح دولة كينيا في تحقيق مراكز متقدمة في مجال الشمول المالي وما هي الاستراتيجية المتبعة من أجل تعزيز تطبيقه،
- محاولة إسقاط التجربة الكينية على الجزائر نظرا للظروف المتشابهة بين البلدين.



منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض وتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، أهميته وأهدافه وغيرها من المفاهيم، وكذا حصر بعض الدراسات السابقة في الموضوع هذا فيما يخص الجانب الأول من الدراسة، في الجانب الثاني تم استخدام الأسلوب الاستقرائي من خلال المعلومات المتاحة في الدراسات السابقة والتقارير المنشورة من قبل الهيئات المختلفة من أجل تحليل مدى نجاح دولة كينيا في تطبيق الشمول المالي ومعرفة الاستراتيجيات المتبعة في ذلك.

الأدوات المستعملة: تم إجراء الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة وإجراء مسح لها ومقارنة نتائجها مع بعض المؤشرات والنتائج التي تم الحصول عليها من خلال التقارير والدوريات المنشورة من قبل الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي.

I. الدراسات السابقة:

1. دراسة (بوزانة و حمدوش، 2020)،

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الكينية في تعزيز الشمول المالي من خلال الحلول الرقمية مع التركيز على خدمة الهاتف المحمول وتطبيقاته في العمل المصرفي والمالي التي تبتتها الدولة في هذا الجانب، توصل الباحثان إلى نجاح دولة كينيا في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه اعتمادا على خدمة (M-PESA) وهذا ما أكدته التقارير الدولية أيضا في نجاح كينيا في تطبيق الشمول المالي حيث بلغ نسبة تقدر بأكثر من 80% وهذا راجع إلى الاستراتيجية الفعالة التي تبتتها الدولة والمركزة أساسا على السهولة والبساطة والوضوح في المعاملات المالية.

2. دراسة (Hove & Dubus, 2019)،

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التطرق إلى دور الخدمات المالية الهاتفية كخدمة (M-pesa) ودورها في تعزيز الشمول المالي في كينيا، قام الباحثان باستخدام عينة مكونة من 3000 مستخدم للخدمة المالية عبر الهاتف (M-PESA)، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام: من ليس لديهم شريحة الهاتف المحمول، من لديهم شريحة ولكن ليس لديهم حساب (M-PESA)، والفئة الثالثة هم من لديهم حساب لكن لا يدخرون فيه أموالهم. توصل الباحثان إلى أن الفئة المقصية أغلبهم من الفقراء، الأميين والنساء.

3. دراسة (Aduda & Kalunda, 2012)،

سعى الباحثان إلى إبراز أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي للدول ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي إضافة إلى أثر الإقصاء المالي الذي قد يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي لبعض فئات المجتمع، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الشمول المالي يلعب دورا كبيرا في الاستقرار المالي كذلك مؤشرات الشمول المالي تختلف من مؤشر إلى آخر فامتلاك حساب لا يعني بالضرورة استعمال هذا الحساب، كما



أن كينيا تتوفر على نسبة كبيرة من الأشخاص الذين ينشطون بطريقة غير رسمية لذلك يجب توفير آليات لاستقطابهم باعتبارهم مصدر دخل وثروة للبلد وهذا ما يحاول الشمول المالي معالجته.

II. الإطار النظري:

1. ظهور مفهوم الشمول المالي وتطوره:

في بداية الأمر برز الشمول المالي عند بروز القروض البسيطة والصغيرة حيث كانت الانطلاقة عندما قام محمد يونس بتقديم قروض بسيطة ممولة من طرفه لمجموعة من النساء العاملات بقطاع النسيج بدولة بنغلادش لتنتشر هذه الفكرة إلى باقي دول العالم وكان بشكل عام هؤلاء الممولين منظمات غير حكومية هدفهم غير ربحي، (غناوي و صالح، 2018، صفحة 2) ليظهر مصطلح الشمول المالي أو مرة بمعناه الجديد في سنة 1993 في دراسة "ليشون و ثرفت" حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا وهذا بعد قضية إغلاق أحد البنوك لإحدى فروعها حيث أثر هذا الإجراء بشكل كبير على سكان المنطقة وصعوبة حصولهم على الخدمات المالية. تم بعدها خلال هذه الفترة (التسعينات من القرن الماضي) إجراء عدة دراسات حول الصعوبات والمشاكل التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى مختلف الخدمات المالية والمصرفية. وكانت البداية الفعلية لاستخدام مصطلح الشمول المالي في سنة 1999 حيث تم استعماله من أجل وصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتاحة، حيث يركز في هذا الجانب على الفئة التي تبحث وتسمى إلى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ولم تتمكن من ذلك بسبب عدم إتاحتها أو عدم القدرة على اقتنائها، إذ توجد بعض الفئات في المجتمع هي بحد ذاتها لا ترغب في الحصول على هذه الخدمات لأسباب عقائدية أو دينية أو غيرها، حيث يسعى الدارسين المهتمين بالشمول المالي إلى حل مشاكل الإقصاء المالي لبعض الفئات. تم استعمال الشمول المالي بكثرة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 إذ تبنت عديد الحكومات تنفيذ سياسات الشمول المالي من أجل تمكين جميع فئات المجتمع من استخدام الخدمات المالية عن طريق حث مزودي هذه الخدمات على توفير خدمات متنوعة وبتكلفة منخفضة، كما كثفت عديد الهيئات والمؤسسات الدولية على غرار مجموعة العشرين والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية جهودها في إطار تعزيز للشمول المالي سعياً منها لمحاربة الفقر ودعم الرخاء في المجتمع. (عبد الله ، 2016)

2. تعريف الشمول المالي:

تم تعريف الشمول المالي من طرف عدة مؤسسات وهيئات دولية سنقدم بعض منها كما يلي:

- تعريف مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI: هو "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".



- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:** الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المطلوبين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة بالاعتماد على طرق مبتكرة وحديثة تضم التثقيف والتعليم العالي من أجل رفع الرفاهية المالية والاقتصادية لمختلف شرائح المجتمع.
- **تعريف البنك الدولي:** هو قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من المنتجات المالية بما يتناسب مع احتياجاتهم المالية، فحسب هذا البنك تعد عملية فتح حساب معاملات أول خطوة للاقتراب نحو الشمول المالي، حيث تتيح هذه الخطوة إمكانية الاستفادة من مختلف الخدمات المالية كما تعد النقطة الرئيسية التي يركز عليها البنك الدولي كثيرا في مبادرة (UFA2020 (UNIVERSAL FINANCIAL ACCESS) (غربي، 2020، صفحة 12)

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الشمول المالي هو تلك العملية التي تضمن حصول كافة طبقات المجتمع وبما فيها طبقة الفقراء والتي كانت مهمشة من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية بشكل مناسب وملائم.

3. أهداف الشمول المالي:

توجد العديد من الأهداف يسعى الشمول المالي إلى تحقيقها في الدول وهي:

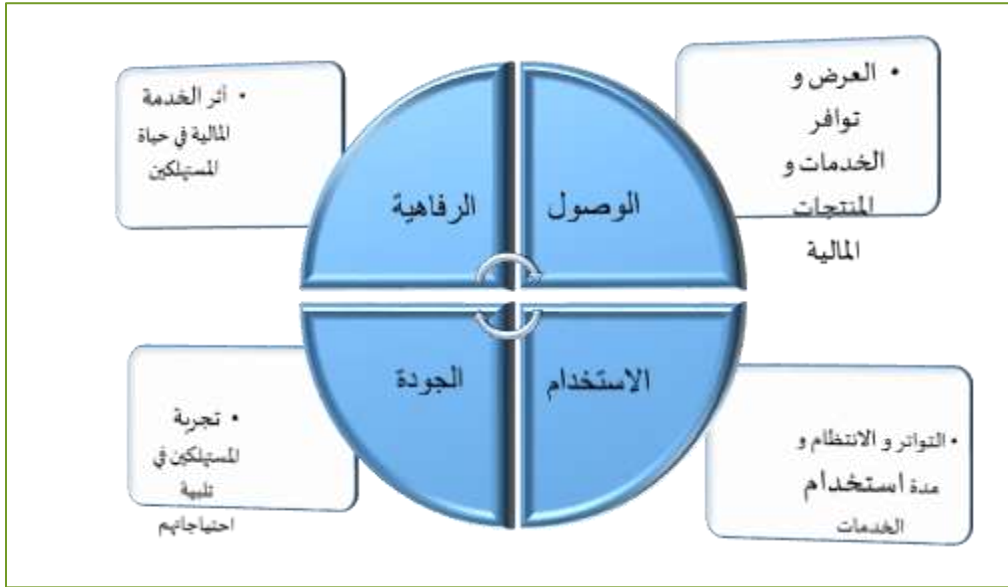
- تمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية وهذا من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي،
- التثقيف المالي ونشر الوعي لدى مختلف فئات المجتمع وحثهم للإقبال على الخدمات المالية المتوفرة من أجل تسهيل تعاملاتهم من جهة ومن جهة أخرى تمكين الدولة من استغلال كافة الموارد المتاحة،
- ضمان حماية جيدة للعملاء من خلال إصدار تعليمات وإجراءات صارمة ضد المتلاعبين سواء أفراد أو مؤسسات مالية ومصرفية، مع إبراز حقوق وواجبات كل طرف،
- تمكين الفقراء من الحصول على التمويل اللازم من أجل دعمهم ودفعهم نحو تحسين أوضاعهم
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق دعم العمل الحر وإقامة المشاريع. (بطرفة و صغري، 2020، صفحة 28)

4. أبعاد الشمول المالي:

يمكن توضيح أبعاد الشمول المالي من خلال الشكل الموالي:



الشكل 01: أبعاد الشمول المالي



المصدر: Alliance for Financial inclusion ; 2010 ; p5

5. أهمية الشمول المالي:

- تتجلى أهمية الشمول المالي عمليا في الجانب الاجتماعي وكذا المالي والاقتصادي ككل، فيما يلي:
- يمكن من دمج القطاع الغير رسمي في الدورة الاقتصادية إذ غالبا ما تلجأ الفئات الضعيفة إلى التهرب الضريبي وبذلك هي تسعى إلى العمل ضمن القطاع الغير رسمي،
- توفير الحماية اللازمة لكافة العملاء حيث كما أشرنا سابقا القطاع الغير رسمي يتميز بدرجة مخاطرة مرتفعة بسبب عدم توفر الحماية اللازمة،
- يعمل على رفع المستوى المعيشي للفقراء، إذ يتيح الفرصة لإنشاء قطاع أعمال عائلي وصغير من خلال التنمية المالية مما يؤدي إلى دعم الاستقرار المالي والتثقيف المالي وكذا التنمية المحلية،
- تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية. (صباغ و غزوي، 2020، صفحة 516)

6. مبادئ الشمول المالي وفقا لمجموعة G20:

- قامت هذه الهيئة بتقديم مجموعة من المبادئ تبنتها الدول الأعضاء من أجل إعداد استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، وسنعرض فيما يلي هذه المبادئ:
- القيادة: غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر.
- التنوع: تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات.



- الابتكار: تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.
- الحماية: تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة.
- العملاء: التمكين من أسباب القوة: تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية.
- التعاون: تهيئة بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين.
- المعرفة: الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص "بالاختبار والتعلم" المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة؛
- التناسب: وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة،
- إطار العمل: النظر بعين الاعتبار في الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي، بما يعكس المعايير الدولية، والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة: نظام متناسب ومرن ويستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (بطاهر و عقون ، 2018، صفحة 20)

7. مؤشرات قياس الشمول المالي:

- توجد العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها من أجل التعبير عن مدى اعتماد دولة ما لتطبيقات الشمول المالي من بينها المؤشرات التي تتركز على تشخيص القطاع المالي كمؤشر الوصول المالي، مؤشر العمق المالي وكذا مؤشر الاستخدام المالي، إضافة إلى مؤشرات تشخيص القطاع المالي من منظور العدالة في التوزيع أين يتم استخدام التصنيفات التالية: الجنس، الفئة العمرية، مستوى الدخل، مكان الإقامة. هذا وقامت مجموعة العشرين بوضع مجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على معرفة مستوى الشمول المالي في دولة ما من بينها:
- نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية من إجمالي الأفراد البالغين.
 - نسبة الأفراد الذين تحصلوا على تمويلات مصرفية من إجمالي الأفراد البالغين.
 - نسبة المؤسسات التي تمتلك حسابا مصرفيا إلى إجمالي المؤسسات.
 - عدد نقاط الوصول.
 - عدد المستفيدين من خدمات الإيجار التمويلي سواء المنتهي بالتملك أو التشغيلي.
 - مؤشرات قياس مدى وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الاستفادة من الخدمات المالية والبنكية. (غربي، 2020، صفحة 24).



III. الجانب التطبيقي:

1. النظام الاقتصادي والمالي بكينيا:

تحتل كينيا مراتب جد متقدمة في القارة الإفريقية (جنوب الصحراء)، وهذا لما تمتلكه من موارد بشرية وثروات طبيعية، إذ قدر عدد سكانها ب 51 مليون نسمة سنة 2020 تمثل الإناث ما نسبته 50.3% منها وهذا وفقا لتقرير البنك العالمي الصادر سنة 2020. ومن الناحية الاقتصادية ووفقا لتقرير البنك العالمي لسنة 2018 قدر الناتج المحلي لها ب 87.91 مليار دولار أمريكي وعدل نمو حوي 6%، وينتج محلي للفرد قدر ب 1710 دولار أمريكي، وهذا ما قادها إلى احتلال مرتبة معتبرة في الاقتصاد العالمي وهذا نظرا لما يتمتع به من تنوع اقتصادي كبير إذ تساهم فيه الشركات ومشاريع ريادة الأعمال والشركات الناشئة وهو ما خلق نموا اقتصاديا جد معتبر في البلد (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 11)

2. واقع الشمول المالي بكينيا:

1.2 مؤشرات الشمول المالي بكينيا:

يقوم البنك العالمي بوضع مؤشرات لقياس الشمول المالي في الدول وهذا حسب فئات وطبقات المجتمع، تتمتع البيانات التي ينشرها البنك العالمي بصفة دورية كل ثلاث سنوات بالوضوح والدقة وصالحة من أجل القيام بمقارنات بين الدول، كما سنراه فيما يلي خلال السنوات (2011 إلى 2017).

أ. مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حسابا مصرفيا: يظهر هذا المؤشر عدد الأشخاص والطبوعين والمعنويين الذي يمتلكون حسابا مصرفيا في بنك معتمد لدى الدولة مما يكسب نشاط أو عمليات هذا الشخص الصفة الرسمية ويمكنه من القيام بمختلف التحويلات والمدفوعات ويسهل الادخار ويوفر الحماية اللازمة للمتعاملين، الجدول الموالي يظهر إحصائيات متعلقة بهذا المؤشر:

الجدول 01: ملكية حساب بنكي للأشخاص البالغين (أكثر من 15 سنة)

السكن	المستوى المعيشي		التعليم		السن		الجنس		الفئة السنوات
	أغنى 60%	أفقر 40%	ثانوي وأكثر	ابتدائي	>25	24-15	أنثى	ذكر	
الريف									
38	58	19	63	19	44	40	39	46	2011
73	82	63	86	64	79	66	71	79	2014
81	89	70	92	69	84	76	78	82	2017

المصدر: منشورات البنك العالمي عبر الموقع: <https://globalindex.worldbank.org/> وكذا المرجع: بوزانة أمين، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجا - مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 06 خاص بالمؤتمر الدولي الافتراضي، 2020، ص 11

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة امتلاك الحسابات تطورت بشكل ملحوظ تقريبا الضعيف وهذا ما يبين الاستراتيجية الفعالة التي تبنتها كينيا في دعم تطبيقات الشمول المالي، أيضا دعم المرأة التي تعتبر مهمشة في عديد



الدول النامية إذا تطورت نسبة فتح الحسابات المصرفية بالنسبة للنساء من حوالي 39 إلى 82%، كذلك الفئات التي تعاني من ضعف التعليم التي تمتلك مستوى لا يفوق الثانوي تطورت بشكل ملحوظ من 19 إلى 69% والفئة الثالثة هي من سكان المناطق الريفية حيث تطورت النسبة من 38 إلى 81% وهذا ما يبين تركيز الحكومة الكينية على دعم الفئات الهشة من أجل إدراجهم ضمن الأنشطة الرسمية.

ب. مؤشر الاقتراض من مؤسسة رسمية:

الجدول 02: نسبة الأشخاص (أكثر من 15 سنة) الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسات رسمية

السكن	المستوى المعيشي		التعليم		السن		الجنس		الفئة / السنوات
	أغنى 60%	أفقر 40%	ثانوي وأكثر	ابتدائي	>25	15-24	أنثى	ذكر	
الريف	13	4	14	5	13	5	7	13	2011
	19	9	17	13	20	6	13	18	2014
	20	12	22	9	19	12	12	22	2017

المصدر: منشورات البنك العالمي عبر الموقع: <https://globalindex.worldbank.org/> وكذا المرجع: بوزانة أمين، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجاً - مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 06 خاص بالمؤتمر الدولي الافتراضي، 2020، ص 13.

يبين الجدول أعلاه وجود ضعف كبير في إقبال الكينيين على القروض التي تقدمها المؤسسات المصرفية والمالية الرسمية خاصة فئة الفقراء والإناث والفئات التي تعاني من ضعف التعليم رغم كل هذا يوجد تحسن ملحوظ من سنة 2011 إلى 2017 وهذا ما يبين سعي الحكومة إلى تعزيز تطبيقات الشمول المالي بوضوح.

ج. مؤشر الاقتراض من مؤسسات غير رسمية:

الجدول 03: نسبة الأشخاص (أكثر من 15 سنة) الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسات غير رسمية

السكن	المستوى المعيشي		التعليم		السن		الجنس		الفئة / السنوات
	أغنى 60%	أفقر 40%	ثانوي وأكثر	ابتدائي	>25	15-24	أنثى	ذكر	
الريف	61	54	63	53	57	60	56	60	2011
	62	58	62	59	61	60	62	58	2014
	47	42	49	40	45	46	45	46	2017

المصدر: منشورات البنك العالمي عبر الموقع: <https://globalindex.worldbank.org/> وكذا المرجع: بوزانة أمين، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجاً - مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 06 خاص بالمؤتمر الدولي الافتراضي، 2020، ص 13.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود إقبال كبير من قبل المواطنين الكينيين على الإقراض من المؤسسات الغير رسمية خاصة في سنة 2011 و 2014 لكن هذه النسبة انخفضت بشكل واضح في سنة 2017 وهذا راجع لأثر



السياسات الجيدة والجهود المبذولة في سبيل إدراج مختلف فئات المجتمع في الأنشطة الرسمية وتمكينهم من الأموال اللازمة لتجسيد مشاريعهم.

د. مؤشر ادخار الأموال في مؤسسات مصرفية ومالية رسمية:

الجدول 04: نسبة الأشخاص (أكثر من 15 سنة) الذين قاموا بادخار أموالهم في مؤسسات رسمية

السكن	المستوى المعيشي		التعليم		السن		الجنس		الفئة السنوات
	أغنى 60%	أفقر 40%	ثانوي وأكثر	ابتدائي	>25	24-15	أنثى	ذكر	
20	32	10	35	10	25	21	19	28	2011
27	40	16	45	16	32	26	28	33	2014
26	35	14	38	11	30	21	19	36	2017

المصدر: منشورات البنك العالمي عبر الموقع: <https://globalindex.worldbank.org/> وكذا المرجع: بوزانة أمين،

حمروش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجاً - مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 06 خاص بالمؤتمر الدولي الافتراضي، 2020، ص 13.

يوضح الجدول أعلاه وجود تغير طفيف في مستوى الادخار لدى فئة الرجال مع تحقيق معدل نمو لكن بالنسبة للنساء نلاحظ أنه في سنة 2014 تم تسجيل ارتفاع ملحوظ حيث بلغت 33% إلا أنه عاد إلى الانخفاض بعد ذلك بسبب سحب النساء لأموالهن ربما من أجل القيام بمشاريع أو تلبية حاجاتهم اليومية، كذلك يتضح لنا ضآلة نسبة الادخار لدى فئة الفقراء إذ لم تتعدى نسبة 14% مع نمو قدره 4% منذ سنة 2011 وهذا أمر منطقي لأن هذه الفئة لا تقوى على تلبية احتياجاتها الاجتماعية إذن لا يمكنها أن تتعدى إلى الاحتفاظ بجزء من الخل من الادخار، أيضا الفئة التي تعاني من ضعف المستوى التعليمي لديها نسبة ضعيفة بسبب ضعف الثقافة المالية لديهم مما يجعلهم يفضلون اكتناز الأموال وعدم ادخارها.

هـ. مؤشر امتلاك بطاقات الائتمان والخصم:

الجدول 05: نسبة الأشخاص (أكثر من 15 سنة) يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان

السكن	المستوى المعيشي		التعليم		السن		الجنس		الفئة السنوات
	أغنى 60%	أفقر 40%	ثانوي وأكثر	ابتدائي	>25	24-15	أنثى	ذكر	
26	45	8	48	10	29	31	25	35	2011
31	47	16	54	16	38	29	33	36	2014
36	50	19	53	16	39	34	30	45	2017
ملكية بطاقة ائتمان									
17	26	16	32	10	25	12	24	24	2014
19	27	16	31	11	26	11	21	21	2017

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 15



يوضح هذا المؤشر مدى التسهيلات التي تمنحها المؤسسات المصرفية والمالية لعملائهم عن طريق توفير وسائل الدفع الالكترونية، كما يوضح الجدول أن العملاء يستخدمون بكثرة بطاقات الخصم خاصة لدى فئة الأغنياء وذوي التعليم الجيد.

و. مؤشر ملكية حساب مالي عن طريق الهاتف المحمول: تركز الاستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة الكينية بشكل أساسي على تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف النقال وكانت البداية مع إطلاق خدمة (M-PESA) سنة 2006 من قبل شركة سفاري كوم، حققت هذه الخدمة ثورة في مجال الشمول المالي وإدراج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الاقتصادية حيث وفقا لإحصائيات سنة 2006 كان حوالي 18.5% من المواطنين الكينيين ينشطون بصفة رسمية وقانونية ويستعملون الخدمات المالية المقدمة من طرف مؤسسات مصرفية حكومية أغلبها حسابات بنكية، و 8.1% يستعملون خدمات شبه رسمية، 35% يعتمدون على خدمات غير رسمية والباقي أي 38.3% يعانون من الإقصاء وأغلبهم من الفقراء وسكان المناطق الريفية، إلى أن تحقق كينيا طفرة نوعية وهذا ما يبين التوجه العام للحكومة نحو محاربة الإقصاء المالي الذي يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي حيث بلغت نسبة الذين يمتلكون حسابات مصرفية رسمية 55.7% سنة 2017. (Hove & Dubus, 2019) الجدول الموالي يوضح عدد الأشخاص الذين لديهم حساب مالي عبر الهاتف

الجدول 06: نسبة الأشخاص الذين يمتلكون حساب مالي عبر الهاتف النقال

الفئة السنوات	الجنس		السن		التعليم		المستوى المعيشي		السكن
	ذكر	أنثى	24-15	>25	ابتدائي	ثانوي وأكثر	أفقر 40%	أغنى 60%	
2014	62	55	52	62	51	67	52	63	57
2017	77	69	70	74	57	84	59	82	73

المصدر: منشورات البنك العالمي عبر الموقع: <https://globalindex.worldbank.org/> وكذا المرجع: بوزانة أيمن،

حمروش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجا - مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 06 خاص بالمؤتمر الدولي الافتراضي، 2020، ص 18.

من الجدول يتضح أن نسبة مستعملي الخدمات المالية عبر الهاتف نسبة لا بأس بها بالنسبة لدولة افريقية في طريق النمو حيث لغت حوالي 73% سنة 2017 في حين بلغت نسبة 83% سنة 2020 أي بقيت فقط 17% يعانون من الإقصاء المالي، كما يوضح الجدول أن فئة الذكور وذوي المستوى التعليم الجيد إضافة إلى الأغنياء هم من يستعملون هذه الحسابات بكثرة وهو أمر منطقي نظرا لما تتميز به هذه الفئات.



خاتمة:

لعبت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 دورا كبيرا في ظهور الشمول المالي كإجراء يجب على أي حكومة ترغب في التطور والنمو اعتماده وإدراجه ضمن استراتيجياتها التنموية، حيث أضحى قرارا لا بد منه أمام صانعي السياسات المالية، وكينيا من الدول التي كانت سباقة إلى الترحيب بهذه المبادرة مما جعلها تطلق خدمات مالية عبر الهاتف وكان للخدمة (M-PESA) التي أطلقتها شركة سفاري كوم السبق في هذا المجال ونظرا للعدد الكبير لمستخدمي الهواتف النقالة جعل من هذه الخدمة سهلة الاستعمال ومطلوبة من طرف الجميع وهذا ما أدى إلى تحقيق كينيا لنتائج مبهرة في هذا المجال. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تطور ملكية الحسابات من طرف الأشخاص بشكل ملحوظ جدا من سنة 2011 إلى 2017،
- لجوء الأشخاص إلى الإقراض من جهات غير رسمية بسبب التعقيدات التي كانت موجودة من قبل إلى أن الحكومة الكينية تداركت الأمر ونجحت في حث المواطنين على الإقبال على المؤسسات الرسمية لما توفره من حماية وأمان،
- لعبت الخدمة المالية عبر الهاتف (M-PESA) دورا كبيرا في تحقيق كينيا لنسب معتبرة في تحقيق الشمول المالي حيث وفقا لإحصائيات 2020 قدر عدد الأشخاص المقصيين ب 17% فقط وهي نسبة ضئيلة نوعا إذا ما تمت مقارنتها بأرقام العقد الأخير،
- من بين الحواجز التي وقفت أمام هؤلاء المقصيين من خدمات الشمول المالي حسب (KIPRA) هي البعد عن مقدمي الخدمات المالية، مستوى الثقة بين مقدم الخدمة وطالبيها، ضعف أو غياب الثقافة المالية لدى بعض الفئات إضافة إلى تكلفة الوصول إلى الخدمة المالية.

التوصيات:

- العمل الجاد على ترسيخ الثقافة المالية لدى المواطنين والشركات من أجل الوصول إلى نسبة أقرب من الكاملة في مجال الشمول المالي على غرار ما حققته الدول المتقدمة،
- توفير الحماية اللازمة خاصة أن أدوات التكنولوجيا تتعرض بشكل كبير إلى القرصنة وهذا ما قد يؤدي إلى تخوف المواطنين من الإقدام على هذه الخدمات خاصة الفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض وضعف الثقافة المالية لديهم،
- استغلال الوضع الراهن الذي نتج عن الأزمة الصحية بما تسبب فيه من فرض الحجر الصحي الذي أجبر المواطنين على استخدام أدوات رقمية من أجل القيام بمختلف عملياتهم وجعله في صالح الحكومة من أجل تطبيق إستراتيجيتها وتحقيق شمول مالي تام.



قائمة المراجع:

- Aduda, J., & Kalunda, E. (2012). Financial Inclusion and Financial Sector Stability With Reference To Kenya: A Review of Literature. journal of applied finance and banking, 2(6), pp. 95-120.
- AFI. (2010). Alliance for financial inclusion .
- Hove, L. V., & Dubus, A. (2019). M-PESA and Financial Inclusion in Kenya: Of Paying comes saving? MDPI, 568(11). Retrieved from www.mdpi.com/journal/sustainability
- احمد عدنان غناوي، و لورنس يحيى صالح. (2018). تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة الى التجربة النيجيرية. مجلة دراسات محاسبية ومالية(عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018).
- أيمن بوزانة ، و وفاء حمدوش. (2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجاً - .مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية(6) عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول الافتراضي)).
- بطاهر، ب & .، عقون ، ع. (2018، ديسمبر 5-6). (الشمول الماليوسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول - تجارب بعض الدول . -مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر .خميس مليانة ، جامعة الجليلي بونعامة.
- رشيد بطرفة، و عماد صغري. (2020). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره. مجلة الدراسات المتقدمة في الماليو والمحاسبة.
- رفيقة صباغ ، و سليمة غزوي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية ...واقع وآفاق. مجلة أبعاد اقتصادية، 10(02)، الصفحات 510-527.
- سمير عبد الله . (2016). الشمول المالي في فلسطين. معهد اجاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني .
- عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الاسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 06(01)، الصفحات 07-41.
- عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو اطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الاسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 6(1)، الصفحات 07-41.